

## امتلاك حقوق الملكية الفكرية لتجنب المنازعات

غالبا ما تعتمد الشركات على المستخدمين والمستشارين المستقلين لتطوير أصول ملكيتها الفكرية، وتفتقرض أنها تمتلك تلقائيا الحقوق في تلك الأصول، استنادا إلى المبدأ القائل إن ما دفعت ثمنه فهو لي. ولكن هذا ليس هو الحال دائما.

### الملكية الفكرية التي يبتكرها مستخدمون

*يبتكر العديد من المستخدمين الملكية الفكرية في أثناء ممارسة خدمتهم - فمن يملك الحقوق؟*

يبتكر العديد من المستخدمين الملكية الفكرية في أثناء ممارسة خدمتهم. وقد تكون هذه الملكية الفكرية برنامجا حاسوبيا أو مقالة أو مخطوطا أو رسما هندسياً أو شعارا جديدا أو منتجا جديدا أو طريقة صنع جديدة أو تعبئة لمنتجات أو رسما أو نموذجا لمنتج جديد أو خطة أعمال أو اختراعا أو نتاجا لأنواع عديدة أخرى من المساعي الإبداعية.

ولكن، من يملك الحقوق في هذه المصنفات؟ هل هو المبدع الفرد أم صاحب العمل؟ الرد على هذا السؤال لا يكون دائما سهلا وواضحا، وقد يختلف باختلاف البلدان، وقد يكون في البلد الواحد رهنا بالقانون الذي يحكم العلاقة القائمة بين المستخدم وصاحب العمل والوقائع والظروف الخاصة بهذه العلاقة.

**الاختراعات** - يملك صاحب العمل، في العديد من البلدان، الاختراع الذي يصنعه المستخدم إذا كانت للاختراع صلة بشركة صاحب العمل، ما لم يقض عقد الخدمة بغير ذلك. وفي بعض البلدان، تنتمي حقوق الملكية الفكرية في الاختراعات مبدئيا إلى المستخدم المخترع، ما لم يُتفق على غير ذلك. وفي بلدان أخرى، مثل الولايات المتحدة، قد يحتفظ المستخدم المخترع أيضا بالحقوق في استغلال الاختراع، ولكن صاحب العمل غالبا ما يُمنح حقا غير استثنائي في الانتفاع بالاختراع لأغراض داخلية. ويشار إلى هذا باسم "حقوق المتجر". غير أنه يجوز تطبيق قواعد خاصة على الاختراعات التي هي من صنع أساتذة الجامعات أو الباحثين كما قد تمليه سياسات الملكية الفكرية للمؤسسة.

وتمنح بعض البلدان المستخدم المخترع الحق في مكافأة أو تعويض عادل ومعقول جزاء له على اختراعه إذا كان صاحب العمل يملك الحقوق في الاختراع، ولا تمنح بلدان أخرى أية مكافأة محددة للمستخدم، أو تكففي بمنح مكافأة جد محدودة في حالات استثنائية.

**حق المؤلف** - إذا ما ألف مستخدم مصنفا أدبيا أو فنيا في نطاق خدمته، فإن معظم البلدان تمنح صاحب العمل حق المؤلف تلقائيا، ما لم يُتفق على غير ذلك. على أن هذا ليس هو الحال دائما، إذ ينص قانون حق المؤلف في بعض البلدان على ألا تنتقل الحقوق بصورة تلقائية.

وكثيرة هي الظروف التي يمكن للمستخدم أن يملك فيها الحقوق جميعها أو بعضها. فإذا ما كان صاحب العمل ناشر صحيفة أو مجلة مثلا، يملك المستخدم، في معظم البلدان، حق المؤلف لبعض الأغراض، كالنشر في كتاب، ويمتلك صاحب العمل حق المؤلف لأغراض أخرى. وفي بلدان أخرى، إذا ما ابتكر المستخدم برنامجا حاسوبيا في أثناء ممارسة خدمته، فإنه يملك حق المؤلف في المنتج الذي ابتكره، ما لم ينص عقد الخدمة على غير ذلك.

ولا بد من الإشارة أيضا إلى أن *الحقوق المعنوية*، أي الحق في المطالبة بنسبة المصنف إلى مؤلفه، والحق في الاعتراض على التغييرات التي من شأنها أن تمس بسمعة المبدع، لا يمكن التنازل عنها ومن ثم تبقى مع المؤلف حتى ولو نُقلت ملكية الحقوق المالية إلى صاحب العمل. وفي بعض البلدان، مثل الولايات المتحدة وكندا، يجوز التخلي عن الحقوق المعنوية.

**الرسوم والنماذج الصناعية** - عندما يطلب من المستخدم أن يبتكر رسما أو نموذجا، تُنسب الحقوق في الرسم أو النموذج عموما، إلى صاحب العمل. غير أن بعض البلدان تمنح حق ملكية الرسوم والنماذج

الصناعية التي يبتكرها المستخدمون في أثناء ممارسة عقد خدمة لصاحب الابتكار، ما لم يُتفق على غير ذلك. وفي بعض الحالات، على صاحب العمل أن يدفع للمستخدم مكافأة عادلة حسب القيمة الاقتصادية للرسم أو النموذج الصناعي وأية مزية يجنيها صاحب العمل من استخدام الرسم أو النموذج الصناعي. وفي بلدان أخرى، مثل الولايات المتحدة، يكون مبتكر الرسم أو النموذج الصناعي هو المالك ما لم يُمنح مكافأة على الرسم أو النموذج الصناعي.

### حقوق الملكية الفكرية في ابتكارات المتعاقدين المستقلين

تستعين الشركات في كثير من الأحيان بمستشارين أو متعاقدين مستقلين كي يبتكروا لها مجموعة واسعة من المواد الأصلية أو الجديدة. وقد تشمل هذه المواد خطط أعمال وخططا تسويقية وكتيبات إرشادية وكتيبات إعلامية وكتيبات تقنية وبرامج حاسوبية ومواقع على الإنترنت ورسوماً أو نماذج وتقارير بحث وقواعد بيانات وشعارات دعائية وغير ذلك. وينبغي للشركة والجهة المتعاقدة المستقلة، كليهما، أن تتوخيا الحذر عند الدخول في هذا النوع من الاتفاقات وتتصديداً لمسألة ملكية أصول الملكية الفكرية بالطريقة المناسبة. فإذا ما قدم المستشار أو المتعاقد المستقل عدداً من الرسوم أو النماذج أو الشعارات المميزة واكتفت الشركة بقبول رسم أو نموذج أو شعار واحد مثلاً، فمن الذي يمتلك حقوق الملكية الفكرية في ما تبقى من خيارات؟

**الاختراعات** - في معظم البلدان، تمتلك الجهة المتعاقدة التي استأجرت الشركة خدماتها لاستحداث منتج جديد أو طريقة صنع جديدة جميع الحقوق في الاختراع، ما لم يذكر صراحة خلاف ذلك. وهذا يعني عموماً أن الشركة لن تملك أي حق من حقوق الملكية في ما تم استحدثته، حتى وإن دفعت مبالغ لذلك، إذا لم تبرم الجهة المتعاقدة اتفاقاً مكتوباً مع الشركة تنتازل فيه عن الاختراع إلى الشركة.

**حق المؤلف** - في معظم البلدان، يمتلك المبدع حق المؤلف ما لم يوقع على اتفاق مكتوب فحواه أنه يبدع المصنف مقابل أجر. وإذا كان هناك اتفاق مكتوب، وفي هذه الحالة وحدها، فإن الشركة التي تكلف بالعمل تمتلك عادة الملكية الفكرية، لكن الحقوق المعنوية تظل من حيث المبدأ للمؤلف. وفي غياب هذا الاتفاق، فإن الشخص الذي يدفع مبلغاً على هذا المصنف هو عموماً الشخص الذي له الحق في الانتفاع بالمصنف للأغراض التي أبدع من أجلها فقط. وقد تُفاجأ الشركات التي دفعت أجراً لجهة متعاقدة مستقلة كي تنشئ لها موقعاً على الإنترنت حين تكتشف أنها لا تمتلك ما تم إبداعه.

وقد تختلف تلك القواعد أو الاستثناءات، كما في حالة الصور الفوتوغرافية والأفلام والتسجيلات الصوتية التي تتجزأ بناء على عقد تكليف.

**الرسوم والنماذج الصناعية** - إذا ما طلب من مصمم مستقل أن يصمم رسماً أو نموذجاً معيناً مقابل أجر، فإن حقوق الملكية الفكرية لن تنتقل إلى الطرف صاحب الطلب تلقائياً في حالات عديدة، بل تبقى مع المصمم المستقل. ولا يمتلك الطرف الذي طلب التصميم في بعض البلدان الحقوق في الرسم أو النموذج إلا إذا ما دفع أجراً على ذلك الرسم أو النموذج.

### المبادئ التوجيهية العملية للشركات الصغيرة والمتوسطة

فيما يلي بعض القواعد المهمة لتجنب المنازعات مع المستخدمين أو الجهات المتعاقدة المستقلة:

■ **الحصول على المشورة القانونية** - لا تخلو مسائل الملكية من التعقيد وتختلف باختلاف البلدان. وكما هو الحال في معظم المسائل القانونية، من الضروري الحصول على المشورة من خبراء قبل الدخول في أي اتفاق مع المستخدمين أو الجهات المتعاقدة المستقلة.

■ **إبرام اتفاق مكتوب** - الاتفاق على الجهة التي تمتلك حقوق الملكية الفكرية في أية مادة ابتكرها مستخدم أو متعاقد مستقل، وعلى إمكانية نقل الملكية من عدمها وموعد ذلك، والجهة التي تتمتع بالحقوق في

استغلالها، والجهة التي يتعين عليها أن تدفع مبلغاً مقابل ذلك، وإمكانية السماح بإدخال تحسينات أو تعديلات من عدمها، وغير ذلك. والتأكد من امتثال الاتفاق لقوانين الملكية الفكرية المطبقة.

■ **إعداد عقد قبل بدء العمل** - لا يجوز تجاهل قضايا الملكية الفكرية، وينبغي التعامل مع هذه الأمور منذ البداية، قبل الشروع في التعاون، ذلك أن بعض حقوق الملكية الفكرية المهمة قد تنشأ في المراحل الأولى من العمل.

■ **إدراج الشروط أو الاتفاقات المتعلقة بالسرية** في العقود المبرمة مع المستخدمين أو الجهات المتعاقدة المستقلة، وإدراج شروط عدم المنافسة في عقود المستخدمين، لأن مستخدمي اليوم قد يصبحون غدا منافسين.

■ **اعتماد سياسات ولوائح داخلية أو مبادئ توجيهية بشأن اختراعات المستخدمين** - ينبغي أن تشمل هذه السياسات واللوائح أحكاماً تتعلق مثلاً بأنواع الاختراعات التي تدرج في إطار مجال عمل الشركة، وإلزام المخترع بإشعار صاحب العمل بالاختراعات، والإجراءات التي يتبناها صاحب العمل بشأن ذلك النوع من الإشعارات، وشروط السرية والنقاضي بشأن البراءة، ومكافأة المخترع، وغير ذلك. ويتعين أن تتماشى هذه اللوائح، بطبيعة الحال، مع قوانين الملكية الفكرية المطبقة داخل البلد.

■ **التزام الحذر عند التعاقد مع جهات خارجية في مجال البحث والتطوير** - إذا ما شارك أشخاص آخرون إلى جانب مستخدمي الشركة في هذه الأنشطة، ينبغي التأكد من أن جميع الأشخاص المعنيين وقعوا على اتفاق يعطون بموجبه للشركة الحقوق الكافية في نتائج عملهم. ويتعين على الشركات أن تضمن أن هؤلاء الأشخاص ينقلون إلى الشركة جميع الحقوق في نتائج المشروع، بما في ذلك الحق في نقل الحقوق وخاصة الحق في تغيير المصنفات إذا ما نتجت عن مشروع البحث والتطوير مصنفات أو مواد أخرى مؤهلة للحماية بحق المؤلف. وبالإضافة إلى الاختراعات، يتعين أن تشمل اتفاقات البحث والتطوير أحكاماً تمنح الحقوق في الدراية العملية، وحق المؤلف في تقارير البحث ونتائجه، والحقوق في المواد المستخدمة في أنشطة البحث، مثل الأحياء الدقيقة أو المواد البيولوجية الأخرى، بالإضافة إلى حقوق الملكية الفكرية في المعلومات الأساسية التي لا تدخل في الملك العام. وينبغي الحفاظ على سرية كل تلك الأمور تماماً.

وتتفاوت القوانين الوطنية كثيراً بشأن ملكية حقوق الملكية الفكرية، سواء فيما يخص تحديد الجهة التي تعتبر المالك الأول أو فيما يتعلق بالطريقة التي يمكن بها انتقال تلك الملكية إلى الآخرين. وعلاوة على ذلك، فقد تختلف ملكية بعض أنواع تلك الحقوق عن ملكية أنواع أخرى حتى في المصنف الواحد. ولتفادي سوء الفهم، يستصوب أن تضمن الشركة الصغيرة أو المتوسطة تحديد صاحب الملكية الفكرية في الاتفاق المبرم مع المستخدم أو الجهة المتعاقدة المستقلة، ومن الأفضل القيام بذلك بمساعدة متخصص أو مستشار في مجال الملكية الفكرية.

إذا ما طلب من مصمم مستقل أن يصنع رسماً أو نموذجاً محدداً مقابل أجر، تبقى حقوق الملكية الفكرية للمصمم في العديد من الحالات.

